



**فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني دراسة قياسية
خلال الفترة (1960-2015م)**

Effectiveness of the Financial Policy in addressing the Effects of the Economic Cycles
in Sudanese Economy an Econometric Study during the period (1960-2017)

إبراهيم محمد عبد الله حامد¹ المهدي موسى الطاهر موسى²

¹ وزارة المالية والتخطيط والقوى العاملة – ريك

² أستاذ مشارك - جامعة بخت الرضا كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد القياسي والاحصاء الاجتماعي

Email;mhdimusa@yahoo.com, Tel; +249117032327

مستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني (1960-2015م) بالتركيز على الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقتهما بمعدل نمو دخل الفرد. نسبة للعلاقات المتشابهة بين أدوات السياسة المالية وآثار الدورات الاقتصادية تمت صياغة مشكلة الدراسة السؤال الرئيس التالي: ما مدى فاعلية السياسة المالية المناسبة في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان. أتبعنا الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) لمعالجة آثار الدورات الاقتصادية وذلك عبر بناء نموذج أني لتقدير العلاقات التشابكية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية. افترضت الدراسة بأن هنالك علاقة طردية بين الضرائب المباشرة ومعدل النمو الاقتصادي، توجد علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الاقتصادي، توجد علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو الاقتصادي، وأن هنالك علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الاقتصادي، وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بزيادة الضرائب المباشرة من أجل إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وزيادة النمو الاقتصادي، تخفيض الضرائب غير المباشرة لزيادة نمو دخل الفرد، زيادة الإنفاق التنموي من أجل زيادة نمو دخل الفرد، وتخفيض الإنفاق الجاري لزيادة دخل الفرد وإحداث النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، الدورات الاقتصادية، انحدار التبديل، النمو الاقتصادي، الاقتصاد السوداني.

Abstract

The study aimed to determine the effectiveness of the financial policy in addressing the effects of the economic cycles in Sudanese economy (1960-2015) by focusing on current spending, development spending and direct taxes and indirect and their relationship to the growth rate of per capita income. Identify the appropriate financial policy that leads to addressing the consequences of negative economic cycles and the stability of the Sudanese economy. In proportion to the intertwined relationships between financial policy tools and the effects of economic cycles, the problem of the study was the inability to choose the appropriate financial policy in addressing the effects of economic cycles in Sudan. As using an econometric model to know the type and impact of fiscal policy tools in addressing the effects of economic cycles. The switching method was used through which the effects of economic cycles were identified and treated, which is (Switching Regression), in addition to building a real-time model that shows the interrelationships between macroeconomic indicators. The study assumed There is a direct relationship between direct taxes and the rate of economic growth, an inverse relationship between indirect taxes and the rate of economic growth, a direct relationship between development spending and the rate of economic growth, an inverse relationship between current spending and the rate of economic growth, and the negative effects of economic cycles have been addressed through financial policy tools. The study reached results represented in the presence of a negative relationship between indirect taxes and the rate of economic growth, and



positive relation between development spending and the rate of economic growth, an inverse relationship between current spending and the rate of economic growth, and the negative effects of economic cycles were addressed through fiscal policy and based on the discussion of the hypotheses, the results were accepted. The study made several recommendations, including increasing taxes Direct because it works to redistribute income among members of society and increase economic growth, and reduce indirect taxes, which in turn work to increase per capita income growth as well as increase Development spending, which leads to the growth of the individual's growth, and the superiority of the current, which works to increase the growth of the individual and bring about economic growth.

keywords: Financial Policy, Economic Cycles, Switching Regression, Economic Growth, Sudan Economy.

1. مقدمة

إن تبديل النظام الاقتصادي وبشكل متكرر يتسبب في التراجع الكبير في السياسات المالية والنقدية والتجارية وهو من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية بما في ذلك السودان. تشير الدورات الاقتصادية أو دورات الأعمال للتذبذب الهابط والصاعد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأجل معرفة اتجاهه في المدى الطويل وهي النتيجة الحتمية النهائية لإنشاء وإفراز الابتكارات والمعارف الجديدة في ميدان العلوم الاقتصادية التي تحاول السيطرة على عملية التنمية الاقتصادية وتحفيزها، هذا يقود متخذي القرار إلى استبدال الشركات القديمة بشركات أخرى جديدة تطبق نظم وتقنيات إنتاجية جديدة ومتطورة تسهم في حفز النمو الاقتصادي. السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والأسس والتدابير التي تتخذها الدولة ممثلة في وزارة المالية لأجل إدارة النشاط الاقتصادي والمالي بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالسياسة المالية أيضاً تحديد الدولة لمصادر دخلها وأوجه الصرف لهذا الدخل، وبايضاح أكثر تحديد من أين يأتي الدخل؟ وأي المصادر أهم؟ وأين يصرف؟ وأي قنوات الصرف أهم؟ ويتم ذلك من أجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة مثل القروض، المنح والهبات التي تدفعها للدول الأخرى. عند النظر لمصادر الدخل نجد أنها تتنوع من دولة لأخرى وتختلف أهميتها النسبية أيضاً من دولة لأخرى حيث نجد أن بعض الدول تعتمد بشكل كبير على دخلها من الضرائب ولذلك تشكل الضرائب أهمية كبيرة بالنسبة لها، بينما نجد دولاً كالمملكة العربية السعودية وقطر يشكل البترول بالنسبة لها أهمية كبيرة لأنه يعد مصدر دخلها الأكبر، وكذلك الصرف أو الإنفاق فإنه يشتمل على رواتب الموظفين، أجور العاملين في القطاعات الحكومية، الصرف على الطرق والكباري، قطاع المياه، قطاع الكهرباء، الصرف على المرافق بصفة عامة، والصرف على بنود الصرف الأخرى. إن أهم النقاط والجوانب التي تركز عليها الدراسة فعالية السياسة المالية في مراحل الدورة الاقتصادية ومدى تأثير المتغيرات التابعة والمستقلة علي بعضها البعض ومن ثم الجانب العملي لمحاولات التخطيط للسياسة المالية ووضع النماذج الصحيحة للوصول للتوازن الاقتصادي في السودان. تحتوي هذه الورقة على خمسة أقسام بدءاً بالمقدمة والدراسات السابقة ثم الجانب النظري وأسلوب التحليل ثم النتائج والمناقشة.

2/ الدراسات السابقة

حاولت أشواق بن قدور تقديم مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند سياسة كل مدرسة في الحد منها. قد أسفرت نتائج الدراسة على أن الدورات الاقتصادية ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، لكن الاختلاف يبقى قائماً بين المفكرين الاقتصاديين في تفسيرها، فهناك من يرجعها للظروف المناخية، والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار وفرضية التقلبات النقدية. كذلك سعى خلدون عبد الصمد، لتحديد مفهوم الدورات والأزمات الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظماً في بعض الأحيان و غير منتظم في كثير من الأحيان، أي عدم التساوي بين المدة الزمنية التي تستغرقها الاتجاهات التوسعية في الدورة التي تتمثل بالتقلبات من مركز أو نقطة التحول الدنيا، أو قاع الدورة التي تمثل حالة الكساد ، وبين المدة الزمنية التي تستغرقها الاتجاهات الانكماشية التي تتمثل بالتحويلات من نقطة التحول العليا أو القمة التي تمثل وضع الانتعاش أو الرخاء، فعندما يكون الاقتصاد في وضع القمة توجد هناك عوامل ومتغيرات تدفع إلى وضع الانكماش والركود ثم الكساد، وكذلك عندما يكون الاقتصاد في وضع الكساد توجد عوامل ومتغيرات تدفع للتحوّل إلى وضع التوسع والانتعاش، وسعت الدراسة أيضاً للتعرف على أنواع ومراحل الدورات الاقتصادية وتفسيراتها، علاوة على



التطرق إلى الأزمات الاقتصادية وتحديد أنواعها ومسبباتها والعلاقة بينها وبين الدورات الاقتصادية، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة لوجود ارتباط بين الدورات والأزمات الاقتصادية، وجود أسباب داخلية وخارجية تسبب الأزمات الاقتصادية وما يميز الأزمات المالية المعاصرة هي درجة انتشارها إلى باقي الدول العالم خاصة في إطار زيادة التكامل المالي الدولي. أما مجدي عبد الهادي فأوضح أن الدورات الاقتصادية ظاهرة حياتية مُلتبسة من جهة تعدد مستويات تكونها ومسبباتها، فالدورات على المستوى العام ظاهرة كونية أزلية، وهي على المستوى الاقتصادي ظاهرة لصيقة تاريخياً بالنظام الرأسمالي، كما أنها من زاوية معينة مفيدة ومن زاوية أخرى ضارة، وهي من جانب معين يمكن معالجتها وإدارتها ومن جانب أخرى جزء تكويني من النظام يكاد يستحيل تجنبه فلا غرابة تعدد وتشابك النظريات في سياق محاولة تفسيرها واستبقاها وتصور أنظمة لمواجهةها. لا غرابة أن انعكس تعدد تلك الظاهرة وتباين مستوياتها وتعدد أشكالها في تعدد محاولات توصيفها وتحليلها وتفسيرها ذاتها، ومن هنا جرت محاولات عديدة لتوصيفها وتصنيفها ضمن أنواع ومجموعات وتحاول الدراسة تقديم مسح مُوجز للجدل الدائر حول الدورات الاقتصادية توصيفاً وتحليلاً، دون الدخول في سياساتها المواجهة، إذ أن هذه مرحلة متقدمة تلي الاستيعاب الفعال والتجسيد الواقعي للظاهرة الذي يتطلب مدخلاً شمولياً لم تحتوه أي من النظريات الحالية، التي ينشغل كل منها بجانب معين أو بجزء واحد من الظاهرة؛ بشكل يجعلها مجرد نماذج استرشادية مفيدة، لكنها غير كافية لتحقيق ذلك الاستيعاب الفعال والضروري لإنتاج سياسة فعالة للمواجهة، اختبر سعيد محمود الطراونة وعدنان عقيل سعد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأردن (1976-2011) ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ومن ثم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية، السياسة المالية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية، أوصت الدراسة بتركيز الحكومة على أن تكون السياسات المالية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي في ضوء الأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي الذي يستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة.

3. السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التداخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات مفاجئة وغير مفاجئة وذلك بالتنسيق بينهما وبين السياسات الأخرى، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، لما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث أثراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقيات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية. يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية لأن مثل هذا التعريف يتم وفقاً للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد. نورد منها على سبيل المثال ما يلي: يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وكذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذا الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدماتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات¹، ويشير هذا التعريف إلى إن السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات. كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تنبأها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة

¹ السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا (2008م) مبادئ الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 221.



كافة الظروف المتغيرة¹، هذا التعريف يوضح أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشاكل الاقتصاد. قد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهها فعالاً ودقيقاً، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها باندماج في الاقتصاد العالمي²، يركز هذا التعريف على نظام يتعلق بإدارة المالية والرقابة على أعمال تلك الإدارة وتوجيهها من خلال تنفيذ الميزانية من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية. عرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن السيطرة عليه، حيث تُحفز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أما في حالات التوسع الاقتصادي فتحد الحكومات من النمو الاقتصادي مُتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانية، وأيضاً حتى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكل مستقل عن السياسة النقدية التي تُحاول تحقيق نفس الأهداف من خلال التحكم في عرض النقود³ تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي⁴:

1/ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

أ/ في مرحلة الإنتاج يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

ب/ في مرحلة التوزيع يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج/ في مرحلة الإنفاق يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستثمارات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشاكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها⁵.

2/ التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

3/ زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، ذلك لا بد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني. ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

¹ محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام (2007م) مبادئ المالية العامة، عمان دار الميسرة، ص 212.

² احمد الأشقر (2002م) الاقتصاد الكلي، عمان الدار العلمية الدولية للنشر، ص 388.

³ Fiscal policy, www.businessdictionary.com, Retrieved 31-5-2019. Edited.

⁴ كنعان علي (د.ت) المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، ص ص 162-163

⁵ كنعان علي (د.ت) اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، ص ص 220-221



أ/ تخفيض الضرائب التي تطل الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم طلب الاستهلاك الذي ينشط الطلب الكلي. كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

ب/ زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، ويمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري في مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

4/ تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

إن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تفادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن، هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الإنفاق العام إلا القليل بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة، وفي أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي.

في نهاية الثلاثينات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي - خاصة بعد أزمة الكساد الكبير - وقد طالب هانس (الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تلعب دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل¹. ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية وما إلى ذلك²، السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول سوى كانت رأسمالية أو اشتراكية ومتقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية مالياتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءاً مهماً وأساسياً فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية خلال النقاط الآتية³:

أ/ التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعه والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم.

ب/ التعامل مع الضرائب والإنفاق العام ووسيلة لضمان النمو الاقتصادي.

¹ شهاب مجدي محمود (د. ت) الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة- السياسات المالية. للنظام الرأسمالي، مرجع سابق، ص 395

² مصطفى أحمد فريد، السيد حسن. سهير محمد (1989م) الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 4

³ فليح حسن هلق (2008م) المالية العامة، عمان: جدارا للكتاب العالمي، ص 236



ج/ العمل جنباً إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

4. الدورات الاقتصادية

من متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل إلى حقيقة تتمثل في أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالمتوجات ، وتعد أحد السمات الأساسية التي توضح هذا النظام، وأن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة الاقتصادية، ولم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى مفردة الاستخدام الكامل إلا أن هذا الأمر لم يصمد أمام أزمة الكساد الكبير (1929-1933م) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد، إن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، إذ كان التحليل ينصرف إلى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل إلى جهة الطلب إذ أشرت الوقائع بأن القدرة الإنتاجية الكبيرة للنظام الرأسمالي واجهت قصوراً في الاستهلاك مما عمق الفجوة ما بين العرض والطلب، مما فتح الباب على مصراعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية، وكما أشر الفكر الماركسي وفي مجال انتقاده للنظام الرأسمالي بأن التقلب وعدم الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من النظام . إن مصطلح الدورة الاقتصادية يعني التكرار المنتظم لحدث ما أو ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين الزمن والحدة. حيث إن التكرار المنتظم للزمن يقودنا إلى التكرار على فترات بينما التكرار المنتظم للحدة يقودنا إلى الانتظام المكاني أي انتظام شدة الحركة لظاهرة معينة . حيث يمكن لأي حدث إن يكون منتظماً على فترات ويتكرر في مجال زمني منتظم، بمعنى تكون الحركات متتالية. ولكن في الواقع لا نجد تكرارات منتظمة كلياً وبالتناوب لظاهرة اقتصادية، بل هناك تباين في سلوك كل ظاهرة. حيث أثبتت العديد من الأبحاث المستندة على ملاحظات دقيقة وإحصائيات وأساليب نمذجة أن الدورات تتكرر بشكل متناوب يميل إلى الانتظام وهو نتيجة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي . حيث كان الاقتصاد يخرج من ضائقة مهما بلغت قوتها سليماً معافى، ليسير في مستوى جديد من التطور قد يكون أعلى من سابقه. فالمرحلة المتعاقبة من الدورة متداخلة فيما بينها تؤثر كل منها على الأخرى وتتأثر بها، بمعنى إن كل مرحلة تتولد من سابقتها كما تنتج المظهر الذي يأتي في أعقابها¹. وقد وردت عدة تعريفات للدورات الاقتصادية أهمها: هي التغيرات المتواترة في مستوى الأعمال والنشاط الاقتصادي، هي ذلك التعاقب بين القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة، هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد معتبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي، هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تجتاح مجمل الناتج الوطني والدخل والتوظيف، هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة. تعرف الدورات الاقتصادية بأنها عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي، وتحسب بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي². قد عرفها الاقتصاديان بيرنز وميتشل بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة³. المفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذب في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام وأن مؤشرات الدورة تتمثل في القيم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات⁴. في النظرية الاقتصادية، "الدورة الاقتصادية" هي فترة افتراضية من مدة محددة، تمثل عودة نفس الظاهرة الاقتصادية بصفة دورية⁵. عرفها آخرون بأنها تآرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تنصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها. الدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار وذكر (Paul M Johnson) أن الدورة الاقتصادية تمثل التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما ، ويكون هذا التآرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار⁶. ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم الدورة الاقتصادية مرتبط بحركية شبه منتظمة لمجمل النشاط الاقتصادي من حالة التوسع إلى الانكماش. وهي بصفة عامة تميز الاقتصاديات الرأسمالية حيث اتضح تأثيرها منذ بداية ظهور الأسواق المالية. الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وإن الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصله

¹ أشواق بن قنور (د.ت) تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية (ص ص 69-70)

² David N. Hyman (1997) Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill (New York) P495.

³ R- Gordon. NBEER – The American Business Cycle- New York —1986- P3

⁴ حسين عمر (د.ت) الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ص 241

⁵ Wikipedia (2011) Cycle économique, juin.

⁶ Paul M, Johnson (2000) Glossary of political economy term, auburn university united states, p81



حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش. قد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة. وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة للاقتصادات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات (1634-1637) ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصادات الأوربية تقدماً بسبب المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، بعد عام (1760) مر الاقتصاد البريطاني الخاضع للتبادل بأزمات متعددة توالى عليه في السنوات (1763، 1773، 1784، 1803، 1793، 1836، 1866، 1873، 1883، 1893، 1957، 1810) وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم. في حين إن أزمة السبعينات أسوء الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929-1932). إذ أنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية أدت لركود بطيء في الإنتاج دون التحكم في الضغوط التضخمية وتحول النمو الذي أعقب أزمة (1973) لتوسع تضخمي بفعل احتكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وتجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (برايتون وددز) وقيام أغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار فارتفعت أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب¹ تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص أهمها خاصية التناوب أو التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة. ولكن مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش. حيث أن هذه المراحل تتوزع على فترتين فترة الانكماش وفترة التوسع. مرحلة الركود هي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن اتجاه وسقف معين أي قمة رواجه وعودته إلى التباطؤ. مرحلة الكساد وتعد نقطة التحول الثانية من فترة الانكماش إلى مرحلة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصادية في هذه المرحلة. حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيراً عن الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمنتجين. مرحلة الانتعاش تعقب هذه المرحلة حالة الكساد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتها، فتعيد تشكيل مخزونها مما يساهم في تحريك الإنتاج وتنخفض كميات المنتجات بشكل تدريجي حتى يصل التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك ومن ثم يرتفع الطلب تدريجياً وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

5. منهجية الدراسة

يفترض نموذج التبديل الأساسي أن المتغير العشوائي (y_i) يعتمد على متغير الحالة المنفصل غير الملاحظ (S_i) مع أنظمة (m) . ترتبط المتغيرات المستقلة بحالات مختلفة (أنظمة). وبالنظر إلى المتغيرات المستقلة (X_i) و (Z_i) مواصفات الوسط الشرطي (y_i) التالي:

$$\mu_i(m) = X_i' \beta_m + Z_i' \gamma \dots (1)$$

وحيثما (β_m) و (γ) وكل من (k_z) و (k_x) متجهات المعاملات، فإن النظام مرتبط بالمتجه (k_x) ، بينما يكون المتجه (k_z) لا يتأثر ولا يؤثر في النظام. تتبع أخطاء الانحدار التوزيع الطبيعي. ثم لدينا نموذج:

$$y_i = \mu_i(m) + \sigma(m)\varepsilon_i \dots (2)$$

التبديل البسيط Simple Switching

في هذه الحالة، الاحتمالات هي قيم ثابتة. وبشكل أعم، فإن الاحتمالات المختلفة (P_m) هي دالة لمتجهات المركبات الخارجية المنشأ (G_{t-1}) والمعاملات (δ) معلمات باستخدام مواصفات لوجيت متعددة الحدود:

$$P(S_i = m | \xi_{t-1}, \delta) = \frac{\exp(G'_{t-1} \delta_m)}{\sum_{j=1}^M \exp(G'_{t-1} \delta_j)} \dots (3)$$

انحدار التبديل لماركوف Markov Switching

¹ فواد مرسي (1990) الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (266)، الكويت ص 403 – 405



وصف هاملتون (2005) سلوك السلسلة الزمنية الاقتصادية خلال الركود الاقتصادي بأنه مختلف، بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية. الصدمة على وسط السلسلة (y_t) في (t_0) ، وبسبب القوى غير الكاملة التي يمكن التنبؤ بها، والتنبؤ يعتمد على نظامين البيانات واحد يصل إلى (t_0) والثاني بعد (t_0) . وصف السلسلة يشمل كلا التاريخين، ووضع علامة على المتوسط بواسطة متغير عشوائي غير قابل لتحفظ $(st = 1.2)$ كما يتطلب قانون الاحتمالات معاهدة (n_t) من (sit) كسلسلة ماركوف مع حالتين أي أن:

$$\Pr(S_t = j | S_{t-1} = i, S_{t-2} = k, \dots, y_{t-1}, y_{t-2}, \dots) = \Pr(S_t = j | S_{t-1} = i) = pij \dots (4)$$

النتائج

تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الإحصاءات السنوية للجهاز المركزي للإحصاء السوداني للفترة (1960-2017م) واشتملت على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GR) متغير تابع ونسبة الصرف على التنمية (DVR) متغير التبدل ثم المتغيرات المستقلة وهي نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (REVR) ونسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (ORDR) والضرائب المباشرة (TAXR) والضرائب الغير مباشرة (ITR).

جدول (1) بيانات الدراسة (1)

	GR	ORDR	REVR	CYCLE
1960	2.51102871	20.1772801	15.7452764	NA
1961	10.1374654	16.3759267	13.9773223	NA
1962	13.0685792	16.4509062	12.0095598	NA
1963	1.60060525	14.7647059	14.6078431	-3.1516881
1964	1.55551206	14.9507437	14.8734788	-1.1602578
1965	0.31736784	13.7632339	12.4350337	-0.5078322
1966	-1.7471676	21.1392884	13.0393641	-1.2832371
1967	-1.3151212	35.5464379	14.5281611	-0.3655325
1968	1.71905197	24.8414195	15.9266244	2.19800143
1969	-7.7039502	30.9808612	18.2501709	-8.1666352
1970	5.33265806	21.4539419	23.4854772	4.42192372
1971	8.73465326	22.9019608	24.5960784	7.9672023
1972	-2.5010809	20.3829278	20.5956655	-2.7351657
1973	-6.4488365	19.1681534	18.6106155	-5.9660261
1974	0.96337754	15.2062269	16.0969347	1.46594501
1975	-2.3209597	17.4741859	16.8387609	-2.9361745
1976	2.84891494	16.4015152	17.8625541	1.10528277
1977	10.80464	9.67645425	16.4721973	8.81453413
1978	-1.7204227	13.1994311	16.1411177	-3.5178142
1979	-3.423365	17.9974184	17.8468253	-5.5271874
1980	0.96344372	17.2280967	18.0538771	-1.8239199
1981	5.999576	19.4517947	18.308522	2.553662
1982	12.0569252	16.1077257	15.1844434	8.75336408
1983	2.0625	14.5852229	12.4271521	-0.1070693
1984	-5.0089072	13.7632551	11.3070434	-6.4195491
1985	-6.2810426	12.4305705	8.91432739	-7.7404051
1986	5.41381359	13.7649619	7.82471065	2.75591896
1987	14.2208842	11.8807375	6.83286355	10.1622849
1988	-0.3310914	9.23679931	7.29839649	-4.9650722
1989	8.93138621	8.89877777	6.65924597	4.53337111
1990	-5.4700487	11.562909	7.55966496	-9.3398886
1991	7.51091151	7.03424914	7.20607018	3.73372693
1992	6.57197995	12.3607812	8.19310698	2.50031402
1993	4.5745139	7.99396077	8.40725972	-0.1173138
1994	1.00622954	11.4883997	6.9686263	-4.486927
1995	5.99709397	7.34441215	5.15495819	-0.0748361
1996	11.5621302	7.14778437	6.23290656	4.82936854
1997	6.05707012	6.40795125	5.65334569	-1.1520647
1998	8.23831433	6.07853081	6.31301191	0.75792686
1999	4.23533036	7.46796473	7.94685517	-3.2348001



2000	8.38504728	10.0686058	10.6776937	0.91554226
2001	10.8	8.8434097	9.42127545	3.36581005
2002	6	7.51061708	9.40555072	-1.1154307
2003	6.3	9.75627118	12.404587	-0.5014634
2004	5.1	11.2739928	14.5475	-1.6976147
2005	5.6	12.2613122	14.3164186	-1.6354434
2006	9.9	15.4230612	15.8025316	2.17171894
2007	10.9	16.2334281	17.0197741	3.08280301
2008	6.4	18.7552571	20.3918544	-0.854849
2009	5.9	15.4990823	14.7764616	-0.1473717
2010	5.2	14.8961277	12.785081	0.32659078
2011	2.1	15.3078983	12.1950357	-2.3003587
2012	2.4	10.7931875	9.10720389	-2.0988559
2013	6.8	10.5537199	10.0090927	1.98494111
2014	7	10.5860167	10.8668352	1.80231531
2015	4.3	9.40640831	9.3491796	NA
2016	5.1	9.34736237	8.6679709	NA
2017	5.2	9.90700388	9.25086861	NA

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (1960 - 2017م)

جدول (2) بيانات الدراسة (2)

	GR	ORDR	TAXR	ITR	DVR
1960	2.51	20.18	5.13	7.86	2.87
1961	10.14	16.38	4.58	8.40	3.77
1962	13.07	16.45	3.78	8.72	4.76
1963	1.60	14.76	4.31	9.02	6.59
1964	1.56	14.95	6.57	8.94	7.67
1965	0.32	13.76	7.51	6.97	6.20
1966	-1.75	21.14	8.14	7.57	6.09
1967	-1.32	35.55	8.77	7.91	4.96
1968	1.72	24.84	9.94	8.54	5.26
1969	-7.70	30.98	11.62	10.05	2.46
1970	5.33	21.45	2.19	11.52	2.43
1971	8.73	22.90	2.54	13.44	11.17
1972	-2.50	20.38	2.46	12.10	2.97
1973	-6.45	19.17	2.39	10.86	2.65
1974	0.96	15.21	1.89	9.57	3.35
1975	-2.32	17.47	2.05	9.88	6.37
1976	2.85	16.40	1.74	11.55	6.11
1977	10.80	9.68	1.78	9.45	6.62
1978	-1.72	13.20	1.63	10.86	6.42
1979	-3.42	18.00	1.69	10.41	5.05
1980	0.96	17.23	2.01	7.90	4.42
1981	6.00	19.45	2.20	9.05	2.48
1982	12.06	16.11	1.97	7.46	2.03
1983	2.06	14.59	2.16	8.16	2.47
1984	-5.01	13.76	2.00	7.65	2.85
1985	-6.28	12.43	1.57	5.99	0.92
1986	5.41	13.76	1.60	5.31	1.89
1987	14.22	11.88	1.29	3.48	1.20
1988	-0.33	9.24	1.31	3.85	1.09
1989	8.93	8.90	1.15	2.05	0.38
1990	-5.47	11.56	0.99	7.02	0.41
1991	7.51	7.03	2.66	3.65	1.22
1992	6.57	12.36	0.97	4.01	1.64
1993	4.57	7.99	1.14	4.36	2.16
1994	1.01	11.49	NA	3.26	0.41
1995	6.00	7.34	NA	2.27	0.54
1996	11.56	7.15	1.11	3.61	0.70
1997	6.06	6.41	0.57	3.32	0.59
1998	8.24	6.08	0.58	3.39	0.59



1999	4.24	7.47	0.59	4.48	1.16
2000	8.39	10.07	1.23	3.93	1.28
2001	10.80	8.84	4.47	0.38	1.17
2002	6.00	7.51	3.91	0.34	2.95
2003	6.30	9.76	0.92	3.78	3.60
2004	5.10	11.27	1.05	4.91	4.52
2005	5.60	12.26	11.17	4.77	4.10
2006	9.90	15.42	9.97	5.17	3.66
2007	10.90	16.23	8.55	5.24	3.35
2008	6.40	18.76	7.30	5.61	2.62
2009	5.90	15.50	6.86	5.69	2.89
2010	5.20	14.90	7.00	5.47	2.57
2011	2.10	15.31	5.69	5.42	1.52
2012	2.40	10.79	5.89	5.81	1.37
2013	6.80	10.55	5.00	6.54	1.15
2014	7.00	10.59	6.37	6.82	1.03
2015	4.30	9.41	5.47	7.47	1.03
2016	5.10	9.35	5.21	8.92	0.99
2017	5.20	9.91	5.04	2.62	1.10

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (1960 - 2017م)

من جدول (1) و(2) وبعد تطبيق نموذج التبديل تم الوصول إلى النتائج الآتية: أنظر جدول (3) التالي:

جدول (3) نتائج النموذج المقدر (2)

Dependent Variable: GR				
Method: Simple Switching Regression (BFGS / Marquardt steps)				
Date: 02/11/22 Time: 22:44				
Sample: 1960 2017				
Included observations: 58				
Number of states: 2				
Standard errors & covariance computed using observed Hessian				
Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1546209790)				
Convergence achieved after 22 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
IT/GDP	-75.8009	27.41179	-2.76527	0.0057
C	9.059681	1.91473	4.73157	0.0000
LOG(SIGMA)	1.581315	0.110707	14.28377	0.0000
Regime 2				
IT/GDP	-158.092	7.378307	-21.4266	0.0000
C	11.72173	0.435217	26.93304	0.0000
LOG(SIGMA)	-1.32797	0.339259	-3.91432	0.0001
Common				
ORD/GDP	-14.009	5.102312	-2.74561	0.006
DV/GDP	69.53524	7.265173	9.571038	0.000
Probabilities Parameters				
P1-C	1.744018	0.504838	3.454609	0.0006
Mean dependent variable	4.036362	S.D. dependent var		5.177914
S.E. of regression	5.022797	Sum squared resid		1261.424
Durbin-Watson stat	1.586888	Log likelihood		-165.848
Akaike info criterion	6.029256	Schwarz criterion		6.34898
Hannan-Quinn criterion	6.153795			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10 2022م



من جدول (3) توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل الضرائب الغير مباشرة (75.8-) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (75.8-) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (69.5) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (69.5) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (14-) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (14-) تقريبا في نفس الاتجاه. وعندما تم استبدال النموذج السابق وتم تحليل البيانات فتحصلنا على النتائج الموضحة في جدول (4):

جدول (4) نتائج النموذج المقدر (2)

Included observations: 56				
Number of states: 2				
Huber-White robust standard errors & covariance				
No d.f. adjustment for standard errors & covariance				
Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1584532724)				
Convergence achieved after 9 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
C	10.7372	0.005417	1982	0.0000
ORDR	-0.15207	0.000293	-519.512	0.0000
LOG(SIGMA)	-5.81431	0.297753	-19.5273	0.0000
Regime 2				
C	10.96128	1.532595	7.152103	0.000
ORDR	-0.19198	0.110795	-1.73276	0.083
LOG(SIGMA)	1.596057	0.085558	18.65465	0.000
Common				
TAXR	0.255641	0.00035	731.21	0.000
ITR	-1.02771	0.000551	-1863.9	0.000
DVR	0.561237	0.002504	224.1422	0.000
Probabilities Parameters				
P1-C	-2.13259	0.437236	-4.87743	0.000
Mean dependent var	4.055459	S.D. dependent var		5.248668
S.E. of regression	5.093979	Sum squared resid		1219.585
Durbin-Watson stat	1.592859	Log likelihood		-143.451
Akaike info criterion	5.480396	Schwarz criterion		5.842066
Hannan-Quinn criter.	5.620615			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10 2022م



من جدول (4) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين الضرائب المباشرة ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (-0.19) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-0.19) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب المباشرة (0.26) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الضرائب المباشرة. أن تقلبات الضرائب المباشرة تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب المباشرة الموجبة، وأي تغير في الضرائب المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.26) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب الغير مباشرة (-1.03) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-1.03) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (0.56) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.56) تقريبا في نفس الاتجاه. كذلك تم استخدام النموذج المقدر أدناه (واستبدال النموذج (2)) تحصلنا على النتائج في جدول (5):

جدول (5) نتائج النموذج المقدر (2)

Dependent Variable: GR				
Method: Markov Switching Regression (BFGS / Marquardt steps)				
Date: 06/26/21 Time: 18:23				
Sample (adjusted): 1960 2014				
Included observations: 55 after adjustments				
Number of states: 2				
Initial probabilities obtained from ergodic solution				
Standard errors & covariance computed using observed Hessian				
No d.f. adjustment for standard errors & covariance				
Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1444176484)				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
DVR	0.95642	0.409192	2.337339	0.0194
C	-6.54775	3.13934	-2.08571	0.037
Regime 2				
DVR	-1.08225	0.592258	-1.82732	0.0677
C	7.871751	2.266526	3.473047	0.0005
Common				
REVR	0.618767	0.331587	1.866078	0.062
ORDR	-0.53741	0.323968	-1.65885	0.0971
LOG(SIGMA)	1.298574	0.134641	9.644704	0
Transition Matrix Parameters				



P11-C	1.315362	0.892183	1.474319	0.1404
P21-C	-2.39099	0.825481	-2.89648	0.0038
Mean dependent var	3.991073	S.D. dependent var		5.315155
S.E. of regression	5.230027	Sum squared resid		1312.953
Durbin-Watson stat	1.984909	Log likelihood		-161.379
Akaike info criterion	6.195587	Schwarz criterion		6.524059
Hannan-Quinn criter.	6.32261			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10 2022م

من جدول (5) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الإيرادات الكلية ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (0.61) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإيرادات الكلية. أن تقلبات الإيرادات الكلية تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإيرادات الكلية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.61 تقريباً في نفس الاتجاه. علمت الدراسة على تبيان مدى كفاءة السياسة المالية حيث تخصص نسبة ضئيلة جداً للإنفاق التنموي في حين ينال الإنفاق الجاري الحظ الأوفر وهذا خلل لأن زيادة الإنفاق الجاري تؤدي لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق التنموي تؤدي لزيادته لذلك، لا بد من إحداث العكس حتى تتمكن من الوصول لقدر معقول من التنمية وإحداث الاستقرار والنمو الاقتصادي. كذلك هناك اختلال في الموازنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الضرائب الغير مباشرة تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي عكس الضرائب المباشرة لذلك لا بد من زيادة الضرائب المباشرة وتخفيض الزيادة في الضرائب الغير مباشرة لأنها لها تأثير كبير على التغير في المؤشرات الاقتصادية).

الخاتمة

تم استخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) الذي تم عبره تحديد ومعالجة آثار الدورات الاقتصادية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في وجود علاقات متشابهة للمتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض منها الموجبة وأخرى سالبة. أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة اختيار أدوات السياسة المالية المناسبة في معالجة آثار الدورات الاقتصادية حتى تتمكن من الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومراعاة العلاقات المتشابهة بين المتغيرات وأثارها على بعضها البعض للوصول لنتائج إيجابية، واستخدام أسلوب التبديل في الدراسة لنتائج دقيقة ومفيدة في معالجة السياسة المالية لآثار الدورات الاقتصادية.

المراجع

- 1/ احمد الأشقر (2002م) الاقتصاد الكلي، عمان الدار العلمية الدولية للنشر.
- 2/ أشواق بن قدور (د.ت) تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية.
- 3/ السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا (2008م) مبادئ الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4/ شهاب مجدي محمود (د.ت) الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة- السياسات المالية. للنظام الرأسمالي، مرجع سابق.
- 5/ فليح حسن هلق (2008م) المالية العامة، عمان: جدارا للكتاب العالمي.
- 6/ فؤاد مرسى (1990م) الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (226) الكويت.
- 7/ كنعان علي (د.ت) المالية العامة والإصلاح المالي في سورية.
- 8/ كنعان علي (د.ت) اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية.
- 9/ محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام (2007م) مبادئ المالية العامة، عمان دار الميسرة.
- 10/ مصطفى أحمد فريد، السيد حسن. سهر محمد (1989م) الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 11/ حسين عمر (د.ت) الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.
12. David N Hyman (1997) Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill (New York).
13. R- Gordon (1986) NBEER – The American Business Cycle- New York.
14. Wikipedia (2011) Cycle économique, juin.
15. Paul M, Johnson (2000) Glossary of political economy term, auburn university united states.
16. Fiscal policy (2019) www.businessdictionary.com, Retrieved 31-5.